الأمم المتحدة
A/HRC/61/24
الجمعية العامة
Distr.: General
13 January 2026
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الحادية والستون

23 شباط/فبراير – 2 نيسان/أبريل 2026

البند 2 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

حالة حقوق الإنسان في السودان

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان*

موجز

يعرض هذا التقرير، الذي أُعدّ عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 2/57، حالة حقوق الإنسان في السودان في الفترة من 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 إلى 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، ويتضمن توصيات لمعالجتها.

* اتُّفق على نشر هذه الوثيقة بعد تاريخ النشر المعتاد لظروف خارجة عن إرادة الجهة المقدِّمة لها.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- المقدمة والمنهجية

1- يقدَّم هذا التقرير، الذي يغطي الفترة من 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 إلى 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 2/57، الذي طلب فيه المجلس إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن يقدم إلى المجلس في دورته الحادية والستين، بمساعدة الخبير المعين المعني بحقوق الإنسان في السودان، تقريراً شاملاً عن حالة حقوق الإنسان في السودان.

2- وأُطلعت السلطات السودانية على مشروع هذا التقرير من أجل إبداء تعليقات وقائعية عليه. ومع ذلك، لم ترد أي تعليقات بحلول الموعد النهائي الممدد.

3- ويستند التقرير إلى المعلومات التي جمعها الخبير ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في السودان. وهو يتضمن معلومات تم الحصول عليها من خلال مقابلات مع 778 مصدراً (380 رجلاً و382 امرأة و10 فتيان و6 فتيات)، بمن في ذلك ضحايا وأفراد أسرهم وشهود. وشملت المقابلات التي أجريت خلال بعثات الرصد التي قامت بها المفوضية السامية لحقوق الإنسان إلى تشاد وأوغندا ومنطقة أبيي الإدارية. ويتضمن هذا التقرير أيضا تحليلا للصور الفوتوغرافية والصور الملتقطة بالأقمار الصناعية ومقاطع الفيديو، وتقارير الأمم المتحدة الأخرى والبيانات الصادرة عن السلطات، والمعلومات الواردة من مصادر أخرى. وقد أثرت الأوضاع الأمنية المرتبطة بتوسع النزاع وتصاعد الأعمال العدائية تأثيراً كبيراً على حماية الضحايا والشهود وعلى الوصول إلى المناطق المتضررة من النزاع، كما أدت إلى انقطاع الاتصالات، مما اضطر المفوضية السامية لحقوق الإنسان إلى الاعتماد بشكل أساسي على الرصد عن بُعد.

4- وتستخدم المفوضية معيار "الأسباب المعقولة للاعتقاد" في تقييمها للحوادث التي يجري التحقيق فيها وتنظر في مصداقية المصادر وموثوقيتها، مع مراعاة طبيعتها وموضوعيتها. ولا تستخلص استنتاجات إلا عند استيفاء هذا المعيار.

5- وواصل المفوض السامي اهتمامه بالسودان خلال الفترة المشمولة بالتقرير من خلال عقد اجتماعات والقيام بحملات عامة[1]. وفي 4 آب/أغسطس 2025، أطْلَعَ مجلسَ الأمن على الحالة في السودان خلال مشاورات مغلقة. وفي 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، تناول الوضع في الفاشر خلال الدورة الاستثنائية الثامنة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان[2].

6- وزار الخبير نيروبي في 12 و13 كانون الأول/ديسمبر 2024، لمواصلة التعاون الذي بدأه في السابق مع مختلف الجهات المعنية العاملة في السودان. وزار الخبير بورتسودان في الفترة من 27 إلى 31 تموز/يوليه 2025، حيث التقى السلطات السودانية، ومسؤولي الأمم المتحدة، وممثلي المجتمع المدني، والشركاء في مجال العمل الإنساني والنازحين داخلياً. وواصل الخبير عقد اجتماعات افتراضية منتظمة مع ممثلي المجتمع المدني السوداني. وتَواصلَ بانتظام مع المبعوث الشخصي للأمين العام إلى السودان.

(1) انظر البيانات العامة الصادرة عن المفوضية السامية، متاحة في https://www.ohchr.org/en/latest?field_geolocation_target_id%5B1119%5D=1119&field_content_category_target_id%5B187%5D=187&field_content_category_target_id%5B190%5D=190&field_content_category_target_id%5B189%5D=189.

(2) انظر https://www.ohchr.org/en/statements-and-speeches/2025/11/high-commissioner-special-session-sudan-international-community-has.

7- وواصلت المفوضية السامية لحقوق الإنسان، في جملة أمور، العمل مع الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني على إدراج الاعتبارات المتعلقة بحقوق الإنسان وحماية المدنيين في الجهود السياسية والإنسانية. كما شاركت المفوضية السامية لحقوق الإنسان في العملية التشاورية التي جمعت بين النظراء الحكوميين والمجتمع المدني والأمم المتحدة، مما سهّل إجراء مناقشات موضوعية حول أركان إطار التعاون بشأن منع العنف الجنسي في حالات النزاع والتصدي له.

ثانياً- التطورات السياسية والأمنية

8- تطور الصراع في السودان، الذي يقترب الآن من نهاية عامه الثالث، إلى حرب شديدة الانقسام ومشحونة عرقياً. فقد أدت تعبئة المدنيين على أسس قبلية وعرقية، إلى جانب تدفق الأسلحة إلى البلد، إلى تصعيد الأعمال العدائية بشكل كبير، وتعميق الانقسامات داخل المجتمع، وتقويض آفاق السلام.

9- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت المعارك العنيفة، وسط توسع النزاع إلى مناطق جديدة، حيث وثقت المفوضية السامية لحقوق الإنسان مقتل ما لا يقل عن 359 5 من المدنيين. وسُجلت أعلى أعداد للضحايا في منطقة دارفور (437 2 ضحية، بما في ذلك 208 2 في شمال دارفور) ومنطقة كردفان (253 1 ضحية).

10- وفي 11 كانون الثاني/يناير 2025، استعادت القوات المسلحة السودانية مدينة ود مدني في ولاية الجزيرة، وفي 20 أيار/مايو 2025، استعادت ولاية الخرطوم.

11- وظلت الحالة متقلبة في منطقة كردفان التي أصبحت مركزاً للأعمال العدائية، لا سيما منذ أيار/مايو 2025، حيث واصلت الأطراف التنافس على السيطرة على المواقع الاستراتيجية في المنطقة. وبعد هجوم شنته قوات الدعم السريع على مدينة بارا في شمال كردفان، استعادت القوات المدينة في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2025.

12- ومع انتقال الأعمال العدائية من وسط السودان إلى غربه وجنوبه، استمرت المعارك العنيفة في الفاشر، مما أدى إلى استيلاء قوات الدعم السريع على المدينة في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2025 بعد حصار دام 18 شهراً. وعقب ورود تقارير عن ارتكاب فظائع واسعة النطاق في الفاشر ومحيطها، عقد مجلس حقوق الإنسان دورته الاستثنائية الثامنة والثلاثين في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2025 واعتمد القرار د إ-1/38، الذي يطلب فيه إلى بعثة تقصي الحقائق في السودان إجراء تحقيق عاجل لتحديد الجناة ودعم جهود المساءلة.

13- وقد تعززت مواقع أطراف النزاع وزادت قدراتها العسكرية نتيجة انتشار المعدات العسكرية المتطورة، ولا سيما الطائرات بلا طيار (الطائرات المسيرة)، مما أدى إلى إطالة أمد الأعمال العدائية وتعميق الأزمة.

14- وإلى جانب الدعم العسكري الخارجي وتجارة الأسلحة والإمدادات، تعتمد أطراف النزاع بشكل متزايد على الإيرادات المتولدة داخل السودان نفسه، من خلال أنشطة الاستخراج والتصدير والضرائب، وأحياناً نهب الموارد[3]. وأصبح الذهب والماشية والسلع الزراعية الغذائية مثل الصمغ العربي جزءاً من

(3) انظر المعلومات التكميلية لتقرير البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في السودان (A/HRC/60/22)، متاحة في https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/hrbodies/hrcouncil/ffm-sudan/60-22-supplementary-information-1.pdf؛ و S/2024/65 - التقرير النهائي عن أعمال فريق الخبراء المعني بالسودان.

اقتصـاد النزاع في البلاد، مما يربط انتهاكات حقوق الإنسـان وانتهاكاتها بالمصـالح الاقتصـادية للجهات الفاعلة الداخلية والخارجية ويثير مخاوف جدية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان بالنسبة إلى الدول والشركات التي تعتمد على مصادر توريد في السودان، بما في ذلك بسبب إمكانية أن يساهم هذا التعامل التجاري في استمرار الصراع.

15- وفي 19 أيار/مايو 2025، عيّن رئيس مجلس السيادة الانتقالي، الفريق أول عبد الفتاح البرهان، كامل إدريس رئيساً لوزراء "حكومة الأمل".

16- وفي 26 تموز/يوليه 2025، أعلن تحالف السـودان التأسـيسـي (تأسـيس) عن هيكل حكم في المناطق التي تسيطر عليها قوات الدعم السريع، بقيادة الفريق أول محمد حمدان دقلو "رئيساً" وعبد العزيز الهيلو "نائباً للرئيس".

ثالثاً- الإطار القانوني

ألف- الإطار القانوني الدولي

17- ظل الإطار القانوني الدولي السـاري، بما في ذلك القانون الدولي الإنسـاني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الجنائي الدولي، دون تغيير منذ التقرير السابق المؤرخ آذار/مارس 2024[4].

باء- الإطار القانوني الوطني

18- تغيرت جوانب الإطار القانوني الوطني منذ التقرير السابق المؤرخ آذار/مارس 2024[5].

19- ففي 23 شباط/فبراير 2025، أصـدرت وزارة العدل وثيقة دستورية منقحة تعكس التعديلات، بما في ذلك تمديد الفترة الانتقالية لمدة 39 شـهراً، وزيادة التمثيل العسكري في مجلس السيادة الانتقالي، وإزالة جميع الإشارات إلى قوات الدعم السريع، وحل لجنة التحقيق في الانتهاكات التي ارتكبتها قوات الأمن فيما يتعلق بمظاهرات الخرطوم في 3 حزيران/يونيه 2019.

جيم- حالة الطوارئ

20- حتى 15 تشـرين الثاني/نوفمبر 2025، ظل ما لا يقل عن 217 من أوامر الطوارئ والتدابير الأمنية سـارية المفعول في جميع أنحاء السـودان منذ اندلاع النزاع في نيسـان/أبريل 2023، بما في ذلك تنظيم حظر التجول، فضـلاً عن القيود المفروضـة على التنقل وحرية الرأي والتعبير وحرية التجمع السلمي[6].

21- وخلال اجتماع مع الخبير في بورتسودان في تموز/يوليه 2025، تعهد وزير العدل بإعادة تفعيل اللجنة التي أنشئت في شباط/فبراير 2023 لمراجعة تشريعات الطوارئ.

(4) A/HRC/55/29، الفقرات من 9 إلى 14.

(5) المرجع نفسه.

(6) A/HRC/58/29، الفقرة 24.

رابعاً- أثر الأعمال العدائية على المدنيين

ألف- الغارات الجوية والقصف المدفعي

22- استخدمت أطراف النزاع أسلحة متفجرة ذات آثار واسعة النطاق في المناطق المأهولة بالسكان، حيث قامت بقصف مدفعي وجوّي، مستخدمةً البراميل المتفجرة والمسيرات الانتحارية. واستهدفت مراراً وتكراراً مناطق سكنية مكتظة بالسكان، غالباً دون سابق إنذار. واستخدام مثل هذه الأسلحة بهذه الطريقة يتعارض بوضوح مع مبادئ التمييز والتناسب والحيطة، بموجب القانون الإنساني الدولي، وأسفر في كثير من الحالات عن سقوط العديد من الضحايا المدنيين.

23- فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثقت المفوضية السامية لحقوق الإنسان مقتل ما لا يقل عن 700 3 من المدنيين خلال الأعمال العدائية، بما في ذلك 977 1 حالة في منطقة دارفور (825 1 منها في شمال دارفور) و932 في منطقة كردفان.

24- بالإضافة إلى الهجوم على سوق في تورا، شنت القوات المسلحة السودانية في تموز/يوليه 2025 سلسلة من الغارات الجوية، شملت براميل متفجرة، على أحياء سكنية وأهداف مدنية في غرب كردفان، مما أسفر عن سقوط ما لا يقل عن 80 ضحية في صفوف المدنيين[7]. وشملت هذه العمليات غارة على بلدة الدبكير، أسفرت عن مقتل ما لا يقل عن 45 مدنياً، بينهم ست نساء وثلاثة أطفال. وفي 2 أيار/مايو 2025، شنت الميليشيات المتحالفة مع قوات الدعم السريع هجمات مدفعية في منطقة خماس، غرب كردفان، مما أسفر عن مقتل 59 مدنياً، بينهم امرأة. وتفيد التقارير بأن هذه الميليشيات كانت تستهدف عدداً قليلاً من المُستنفرين[8].

25- وتسبب القصف المستمر والهجمات بالطائرات المسيرة التي شنتها قوات الدعم السريع في الفاشر في وقوع خسائر كبيرة في صفوف المدنيين، بما في ذلك ما لا يقل عن 527 قتيلاً خلال الهجوم الذي شنته في نيسان/أبريل 2025 على مخيم زمزم.

26- وفي 25 تشرين الأول/أكتوبر 2025، أسفرت غارات جوية وعمليات قصف نفذتها القوات المسلحة السودانية في بارا، شمال كردفان، عن مقتل 21 مدنياً، بينهم تسع نساء. بالإضافة إلى ذلك، في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، أسفر قصف جوي شنته القوات المسلحة السودانية في أبو زبد، غرب كردفان، عن مقتل 12 مدنياً. وفي شمال كردفان، في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، أسفرت غارة جوية شنتها طائرة مسيرة تابعة لقوات الدعم السريع في منطقة اللويب عن مقتل أكثر من 42 مدنياً وإصابة أكثر من 51 آخرين.

باء- الهجمات ضد المدنيين وغيرهم من الأشخاص المشمولين بالحماية

27- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت الهجمات ضد المدنيين، بمن فيهم العاملون في المجالين الإنساني والصحي، الذين كانوا في كثير من الأحيان أهدافاً مقصودة، على الرغم من أنهم يتمتعون بحماية خاصة بموجب القانون الدولي الإنساني. وقد وثقت المفوضية السامية لحقوق الإنسان مقتل ما لا يقل عن 48 من العاملين في المجالين الإنساني والصحي. وفي 27 تشرين الأول/أكتوبر 2025، قُتل ما لا

(7) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/countries/sudan/ohchr-report-human-rights-situation-in-sudan-1-january-30-juin-2025.pdf، الفقرة 20.

(8) حشد المدنيين للقتال إلى جانب القوات المسلحة السودانية.

يقل عن اثنين من العاملين المحليين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية داخل الفاشر أثناء عمليات تفتيش من الباب إلى الباب قامت بها قوات الدعم السريع.

28- واستُهدف المستشفى السعودي مراراً وتكراراً طوال فترة حصار الفاشر من قبل قوات الدعم السريع، واستمرت الهجمات حتى عام 2025، بما في ذلك الغارة القاتلة بطائرة مسيرة في 24 كانون الثاني/يناير 2025 التي أسفرت عن مقتل 67 شخصاً، بينهم مدنيون وأشخاص عاجزون عن القتال، وأصابت ما لا يقل عن 19 آخرين بجروح، والهجمات المتكررة في 5 و7 تشرين الأول/أكتوبر 2025 التي أسفرت، حسب المعلومات الواردة، عن مقتل 14 مدنياً، بينهم امرأة وعدة أطفال، وإصابة أكثر من 20 آخرين بجروح. وكان لهذه الهجمات تأثير مدمر على سير العمل في المستشفى.

29- وفي 21 حزيران/يونيه 2025، أسفرت غارة جوية شنتها القوات المسلحة السودانية على مستشفى في المجلد، غرب كردفان، عن مقتل 41 مدنياً، بينهم أفراد من الطاقم الطبي وأطفال؛ بينما قصفت طائرة مسيرة تابعة للقوات المسلحة السودانية مرفق يشفين الطبي في نيالا، جنوب دارفور، في 30 آب/أغسطس 2025، مما أسفر عن مقتل 30 شخصاً، بينهم مدنيون وأشخاص عاجزون عن القتال.

30- وفي 2 حزيران/يونيه 2025، أسفرت غارة بطائرة مسيرة على قافلة مساعدات إنسانية في الكومة، شمال دارفور، عن مقتل خمسة سائقين وإتلاف مساعدات غذائية. وتبادل أطراف النزاع الاتهامات بالمسؤولية عن هذه الخسائر.

جيم- الهجمات على الأعيان المدنية والمشمولة بحماية خاصة

31- واصلت أطراف النزاع الهجوم على الأعيان المدنية، بما في ذلك البنية التحتية المدنية الضرورية، في انتهاك للقانون الدولي الإنساني.

32- وشكلت الأسواق هدفاً متكرراً للهجمات؛ فعلى سبيل المثال، في 13 كانون الثاني/يناير 2025، ضربت طائرة مسيرة يُزعم أنها تابعة للقوات المسلحة السودانية سوقاً في محلية أمبدة – دار السلام، أم درمان، مما أسفر عن مقتل 120 مدنياً وإصابة 150 آخرين حسب المعلومات الواردة. وفي حادثتين منفصلتين وقعتا في 23 و28 أيلول/سبتمبر 2025، ضربت غارات شنتها قوات الدعم السريع بطائرات مسيرة سوقاً في منطقة أبو شوك، الفاشر، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 22 مدنياً وإصابة أكثر من 20 آخرين.

33- ووثقت المفوضية السامية لحقوق الإنسان 33 هجوماً على المدارس والعاملين في مجال التعليم، بما في ذلك المرافق التي توفر المأوى للنازحين. ففي 9 حزيران/يونيه و10 تموز/يوليه 2025، شنت القوات المسلحة السودانية غارات جوية، مستخدمةً براميل متفجرة وطائرات مسيرة، على ثلاث مدارس في أبو زبد، غرب كردفان، مما أسفر عن مقتل 16 مدنياً وإصابة 15 آخرين. بالإضافة إلى ذلك، وردت تقارير عن استخدام المدارس لأغراض عسكرية. واستناداً إلى المعلومات الواردة، استخدمت كتيبة البراء بن مالك، المتحالفة مع القوات المسلحة السودانية، في تشرين الأول/أكتوبر 2025 المدارس للتدريب العسكري وتخزين الأسلحة في وحدة الترتر الإدارية، جنوب كردفان. علاوة على ذلك، تحتل القوات المسلحة السودانية مدرستي كوستي الأهلية وكوستي الفنية الثانوية في النيل الأبيض منذ نيسان/أبريل 2023. وفي حادثتين منفصلتين وقعتا في 30 أيلول/سبتمبر 2025، أصابت قذائف مدفعية أطلقتها قوات الدعم السريع مطبخا مجتمعيا يعمل خارج مدرسة أبو طالب في حي أبو شوك ومدرسة تؤوي مدنيين في مخيم أبو شوك في الفاشر، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 29 شخصاً، بينهم نساء وأطفال ومتطوعون، وإصابة أكثر من 17 آخرين.

34- واستُهدفت المرافق الصحية بشكل مستمر. حيث وثقت منظمة الصحة العالمية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، 71 هجوماً على مرافق الرعاية الصحية[9]. ففي حادثتين منفصلتين وقعتا في الخرطوم في 25 كانون الثاني/يناير 2025، قصفت القوات المسلحة السودانية مركز الهدهد الصحي في جبل أولياء، في حين أسفر القصف المدفعي الذي شنته قوات الدعم السريع على مستشفى النو في منطقة كرري عن مقتل ستة مدنيين وإصابة 36 آخرين، بمن فيهم عامل في المجال الصحي. وفي شمال كردفان، تسببت غارات شنتها طائرات مسيرة تابعة لقوات الدعم السريع استهدفت مناطق في الأبيض، في 5 تشرين الأول/أكتوبر 2025، في إلحاق أضرار بمستشفى الأبيض التعليمي ومستشفى الضمان الاجتماعي.

35- وتعرضت المنشآت الدينية، بما في ذلك الكنائس والمساجد، للهجوم أيضاً. ففي 2 كانون الأول/ديسمبر 2024، ضربت غارة جوية شنتها القوات المسلحة السودانية مسجد الشيخ مهاجر في أم روابة، شمال كردفان، مما أسفر عن مقتل ستة مدنيين. وفي حادث مميت وقع في 19 أيلول/سبتمبر 2025، ضربت طائرة مسيرة تابعة لقوات الدعم السريع مسجد الصفاء في الفاشر، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 67 مدنياً، بينهم طفلان.

36- ووثقت المفوضية السامية لحقوق الإنسان ما لا يقل عن 19 هجوماً على عمليات إنسانية، وهناك معلومات عن استمرار الهجمات على قوافل المساعدات الإنسانية. ففي 20 آب/أغسطس 2025، ضربت طائرة مسيرة قافلة إنسانية تحمل مساعدات غذائية في منطقة مليط، شمال دارفور.

37- وازدادت الهجمات بالطائرات المسيرة على البنية التحتية المدنية. ففي شباط/فبراير 2025، تسببت غارات الطائرات المسيرة التابعة لقوات الدعم السريع على البنية التحتية الكهربائية في كوستي، النيل الأبيض، في تعطيل نظم معالجة المياه، مما أدى إلى تفشي الكوليرا، حيث اضطر السكان إلى شرب المياه من مصادر غير معالجة. وفي أيار/مايو 2025، استهدفت موجة من الهجمات بطائرات مسيرة بعيدة المدى التي شنتها قوات الدعم السريع البنية التحتية المدنية في العديد من الولايات، ولا سيما بورتسودان في ولاية البحر الأحمر. وفي 21 تشرين الأول/أكتوبر 2025، تسببت غارة شنتها طائرات مسيرة تابعة لقوات الدعم السريع على البنية التحتية الكهربائية في الدمازين، النيل الأزرق، في انقطاع التيار الكهربائي.

38- ويشكل الاستهداف المتعمد للمدنيين، بمن فيهم العاملون في المجال الإنساني، أو الأعيان المدنية والأعيان الأخرى المحمية، جريمة حرب[10].

دال- تجنيد الأطفال واستخدامهم

39- يتواصل تجنيد الأطفال واستخدامهم. فقد وثقت المفوضية السامية لحقوق الإنسان تقارير عن التجنيد القسري للأطفال وتعبئتهم واستغلالهم من قبل الطرفين، لا سيما في منطقتي دارفور وكردفان، وغالباً في ظروف قسرية للغاية.

40- وتلقت المفوضية السامية لحقوق الإنسان تقارير عن عدد مقلق من حالات التجنيد القسري للمدنيين، بمن فيهم الأطفال، في جميع أنحاء غرب دارفور على يد قوات الدعم السريع. وأفادت مصادر

(9) انظر https://extranet.who.int/ssa/Index.aspx.

(10) نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المادة 8(2)(هـ)'1'، و'3'، و'4'.

في آذار/مارس 2025 أن أكثر من 300 طفل، معظمهم دون سن 16 عاماً، يخضعون لتدريب عسكري في الجنينة.

41- ووُثِّقت أيضا حالات تتعلق بتعرض قبائل معينة للتجنيد القسري. ففي الفترة بين 1 و3 كانون الثاني/يناير 2025، استهدفت قوات الدعم السريع قرى يسكنها أفراد قبيلة القمر في محلية كلبس، غرب دارفور. وتفيد التقارير بأن شباباً وأطفالاً جُندوا قسراً. وتعرضت المجتمعات المحلية التي قاومت للعنف الجسدي، بما في ذلك العنف ضد النساء. وأفادت تقارير عن ممارسات مماثلة تتعلق بإكراه السكان في الضعين، شرق دارفور، حيث هُدد قادة المجتمع المحلي العربي بالاعتقال إذا لم يقدموا مقاتلين أو دعماً مالياً.

42- وفي أيار/مايو 2025، تلقت المفوضية السامية لحقوق الإنسان تقارير عن تجنيد الأطفال وتعبئتهم قسراً من قبل القوات المسلحة السودانية في كادقلي، جنوب كردفان، بما في ذلك شهادات من أطفال محتجزين تفيد بأنهم جُندوا قسراً تحت تهديد عائلاتهم. وفي شمال كردفان، تلقت المفوضية السامية لحقوق الإنسان، في آب/أغسطس 2025، تقارير عن حملات واسعة النطاق لتعبئة المدنيين، بما في ذلك التجنيد القسري للبالغين والأطفال، وتوزيع الأسلحة من قبل المخابرات العسكرية للقوات المسلحة السودانية، وجهاز المخابرات العامة، وقوات درع السودان.

43- وفي 19 آب/أغسطس 2025، أثار إعلان وزير التربية والتعليم أن الطلاب الذين يقاتلون إلى جانب القوات المسلحة السودانية، وكذلك أطفال المقاتلين الذين سقطوا، سيُعفون من الرسوم المدرسية، مخاوف بشأن دعم إشراك الأطفال في النزاع المسلح[11].

خامساً- حق الفرد في الحياة والحرية والأمان على شخصه

ألف- عمليات الإعدام بإجراءات موجزة

44- تواصلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير أنماط ثابتة من الحرمان التعسفي المتعمد من الحياة، لا سيما خلال تغير ميزان السيطرة على الميدان والهجمات الانتقامية. فقد وثقت المفوضية السامية لحقوق الإنسان أعمال قتل غير مشروع لما لا يقل عن 659 1 مدنياً خارج نطاق الأعمال العدائية المباشرة، بما في ذلك 460 في منطقة دارفور (منهم 383 في شمال دارفور)، و332 في ولاية الخرطوم، و321 في منطقة كردفان. وقد تمثلت هذه الأعمال في الغالب في عمليات إعدام بإجراءات موجزة لمدنيين متهمين بالتعاون مع الطرف المعارض.

45- وكانت عمليات القتل هذه تحدث بشكل متكرر عندما يسيطر أحد الطرفين على المناطق التي كان يسيطر عليها الطرف الآخر في السابق. وفي كانون الثاني/يناير 2025، وثقت المفوضية السامية لحقوق الإنسان 210 حالات قتل غير مشروع في ظل تنافس الأطراف على السيطرة على الجزيرة. وفي 11 كانون الثاني/يناير أو نحو هذا التاريخ، أعدمت القوات المسلحة السودانية والميليشيات المتحالفة معها ما لا يقل عن 100 مدني بإجراءات موجزة في ود مدني.

46- وارتفع عدد حالات القتل غير المشروع في آذار/مارس (150) ونيسان/أبريل (334)، ويعزى ذلك أساساً إلى عمليات الإعدام بإجراءات موجزة التي نُفِّذت في الخرطوم عقب المكاسب حققتها القوات المسلحة السودانية على أرض المعركة. وقد استهدفت هذه الأعمال الانتقامية المدنيين الذين يُزعم أنهم

(11) انظر https://mashaweer-news.com/?p=23574&noamp=mobile.

تعاونوا مع قوات الدعم السريع، وأثرت بشكل غير متناسب على أفراد ينتمون إلى طوائف عرقية من منطقتي دارفور وكردفان. وفي 13 و14 نيسان/أبريل 2025، أعدمت القوات المسلحة السودانية ولواء البراء بن مالك 36 مدنياً في قريتي علوبة وأم عردة، شمال كردفان، بعد اتهامهم بالتعاون مع قوات الدعم السريع.

47- وكانت قوات الدعم السريع وراء عدد كبير من عمليات الإعدام بإجراءات موجزة خلال الهجوم الذي شُن في منتصف نيسان/أبريل 2025 على الفاشر والمناطق المحيطة بها. ووفقا لشهود عيان، قُتل العديد من المدنيين بطلق ناري أثناء فرارهم، بمن فيهم 10 رجال غير مسلحين كانوا يفرون نحو سلومة في 13 نيسان/أبريل.

48- وفي كردفان، تورط الطرفان، إلى جانب الميليشيات المتحالفة معهما، في عمليات قتل بإجراءات موجزة، بما في ذلك خلال هجمات على قرى يُعتقد أنها تدعم الطرف الآخر. وفي أيار/مايو 2025، وثقت المفوضية السامية لحقوق الإنسان قطع رؤوس 17 مدنياً وثلاثة مقاتلين من قوات الدعم السريع في شمال كردفان على يد القوات المسلحة السودانية والميليشيات المتحالفة معها، بعد استعادة السيطرة على وحدة أم صميمة الإدارية في 10 أيار/مايو. وفي 22 و23 تموز/يوليه، داهمت قوات الدعم السريع قرية بالقرب من النهود، غرب كردفان، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 32 مدنياً.

49- وفي شمال دارفور، رصدت المفوضية السامية لحقوق الإنسان نمطاً من عمليات الإعدام بإجراءات موجزة على يد قوات الدعم السريع استهدفت المدنيين في الفاشر وحولها، بمن فيهم مدنيون يحاولون إدخال المواد الغذائية إلى المدينة. وشملت هذه الأعمال إعدام امرأتين في 22 تموز/يوليه 2025 وخمسة رجال في أواخر تشرين الأول/أكتوبر أثناء قيامهم بإحضار الطعام – وهي ممارسة يُعتبر أنها تستوجب عقوبة الإعدام حسب المعلومات الواردة.

50- وشهد شهر آب/أغسطس 2025 عدة عمليات إعدام بإجراءات موجزة على يد قوات الدعم السريع في جميع أنحاء شمال دارفور. ففي 2 آب/أغسطس، أُعدم 14 مدنياً في قرية قرني. وبين 16 و18 آب/أغسطس، أُعدم ما لا يقل عن 16 مدنياً بإجراءات موجزة: 14 مدنياً، بينهم امرأة، خلال غارة على مخيم أبو شوك؛ وصبي أثناء فراره إلى طويلة؛ ومدني في الفاشر. وفي 26 آب/أغسطس، أعدمت قوات الدعم السريع 13 مدنياً، بينهم امرأتان وخمسة أطفال، بإجراءات موجزة بالقرب من خزان قولو، أثناء محاولتهم الفرار من الفاشر.

51- وتفيد التقارير إلى أن مدينة بارا، شمال كردفان، سجلت نمطاً من العنف الانتقامي ضد المدنيين من قبل الطرفين في سياق تغير الجهة المسيطرة على المدينة. وشملت أعمال العنف عمليات إعدام بإجراءات موجزة لثمانية مدنيين على يد القوات المسلحة السودانية والميليشيات المتحالفة معها بعد الاستيلاء على المدينة في 11 أيلول/سبتمبر 2025. وبعد ذلك، ظهرت تقارير عن عمليات إعدام بإجراءات موجزة على يد قوات الدعم السريع بعد استعادة السيطرة على المدينة في أواخر تشرين الأول/أكتوبر 2025، بما في ذلك قتل أكثر من 23 مدنياً في 26 تشرين الأول/أكتوبر.

52- وطوال شهر تشرين الأول/أكتوبر 2025، اشتدت حدة الأعمال العدائية في الفاشر، وتخللتها هجمات واسعة النطاق ذات دوافع عرقية، ولا سيما ضد الزغاوة من قبل قوات الدعم السريع. وفي 6 تشرين الأول/أكتوبر، خلال هجوم على أبو شوك، أُعدم ما لا يقل عن 12 مدنياً، بينهم ثلاث نساء. ووثقت المفوضية السامية لحقوق الإنسان عمليات قتل بإجراءات موجزة لما لا يقل عن 13 مدنياً في 26 و27 تشرين الأول/أكتوبر، بعد أن سيطرت قوات الدعم السريع على الفاشر. واستُهدف المدنيون أثناء

فرارهم على طول طرق الخروج، مما أسفر عن مقتل أو إصابة العديد من المدنيين، وشوهدت جثث على طول الطرق.

53- وتحققت المفوضية السامية لحقوق الإنسان من قتل عشرات الأشخاص بإجراءات موجزة في 28 تشرين الأول/أكتوبر 2025 على يد قوات الدعم السريع في المختبر الطبي بجامعة الفاشر، الذي كان يُستخدم كمركز صحي مؤقت، بما في ذلك لعلاج المقاتلين الجرحى.

باء- العنف الجنسي

54- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثقت المفوضية 337 حادثة عنف جنسي مرتبط بالنزاع شملت الاغتصاب والاغتصاب الجماعي ومحاولات الاغتصاب والاستعباد الجنسي والتعذيب وأشكال أخرى من العنف الجنسي، أثرت على ما لا يقل عن 452 ضحية (244 امرأة و200 فتاة وثلاثة رجال وخمسة فتيان). ومن أصل 337 حادثة، وقعت 147 حادثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وأثرت على 230 ضحية (140 امرأة و86 فتاة ورجل واحد وثلاثة فتيان). وبذلك يصل العدد الإجمالي للحوادث الموثقة منذ بداية النزاع إلى 464 حادثة، أثرت على 663 ضحية.

55- وقد وُثّق معظم الحوادث في شمال دارفور (154)، وجنوب دارفور (79)، وغرب دارفور (36)، والخرطوم (26). وتورطت قوات الدعم السريع والميليشيات المتحالفة معها في غالبية هذه الحوادث (231)، تليها الميليشيات العربية المسلحة (73)، في حين نُسبت خمس حوادث إلى القوات المسلحة السودانية، وثلاث إلى القوات المشتركة المتحالفة مع القوات المسلحة السودانية، وواحدة إلى الشرطة.

56- وقد لوحظت زيادة حادة في عدد الحوادث بعد 10 نيسان/أبريل 2025، في سياق الهجوم الذي شنته قوات الدعم السريع على المناطق المحيطة بالفاشر، ولا سيما مخيم زمزم. وتعرض ما لا يقل عن 118 ضحية (87 امرأة و28 فتاة وثلاثة فتيان) للعنف الجنسي. وفي مخيم زمزم وحده، وُثّقت 31 حادثة، بينما وقعت 25 حادثة أثناء عملية الإجلاء إلى طويلة. وتوفيت في سياق الحوادث الموثقة امرأتان وفتاة نتيجة اغتصاب جماعي.

57- وفي خمس حوادث، بدا أن الضحايا استُهدفوا على أساس انتمائهم المفترض إلى القوات المشتركة، وواجهوا أسئلة مثل "هل والدك عضو في القوات المسلحة السودانية؟" وأين تتمركز القوات المشتركة؟"، أو اتُهموا بالتجسس قبل تعرضهم للاعتداء. كما تعرض الناجون، ومعظمهم من النساء من القبائل الأفريقية – ولا سيما الزغاوة – لإهانات عنصرية، مثل *قلنقايات*" (العبيد السود من الإناث).

58- كما وردت تقارير عن حالات اختطاف واستعباد جنسي على يد أفراد من قوات الدعم السريع في سياق الهجوم على مخيم زمزم. ففي منتصف أيار/مايو 2025، تم القبض على أربع نساء هربن من المخيم، وأُعدن إلى المخيم، حيث تعرضن للاغتصاب الجماعي لمدة ثلاثة أيام؛ وقد توفيت إحداهن. وتفيد التقارير بأن 24 امرأة أخرى وصبياً تعرضوا للاحتجاز في المكان نفسه، حيث "كان أربعة إلى ستة أفراد من القوات ينتقون كل ليلة امرأة ليغتصبوها". وحملت إحداهن نتيجة لاغتصابها. ومن الأمثلة الأخرى اختطاف امرأة مع ما لا يقل عن عشرة أشخاص آخرين من مخيم زمزم في 11 نيسان/أبريل 2025 ونقلهم إلى جنوب دارفور. واحتُجزت المرأة لمدة ثلاثة أسابيع، تعرضت خلالها للاغتصاب الجماعي وأُجبرت على القيام بالأعمال المنزلية. وحملت نتيجة تعرضها للاغتصاب، لكنها أجهضت بعد هروبها. وفي 12 نيسان/أبريل 2025، تم القبض على امرأتين أثناء فرارهما من مخيم زمزم؛ تعرضت إحداهما للاغتصاب المتكرر لمدة شهر قبل أن تهرب، بينما توفيت الثانية في الأسر، بسبب الاغتصاب على ما يبدو.

59- وبعد استيلاء قوات الدعم السريع على الفاشر في أواخر تشرين الأول/أكتوبر 2025، أكدت المفوضية السامية لحقوق الإنسان وقوع حوادث عنف جنسي داخل المدينة وعلى طول طرق الخروج منها، بما في ذلك اغتصاب جماعي لست فتيات على الأقل في حادثتين.

60- ووُثِّقت 20 حالة حمل ناتجة عن الاغتصاب، بما في ذلك في صفوف فتيات. وفي حين تمكنت بعض الضحايا من الحصول على خدمات الإجهاض بالطرق القانونية، لم تتمكن أخريات في ولايتي شمال وغرب دارفور من ذلك. وقالت إحدى الضحايا إن أسرتها رفضت المولود باعتباره "نسل العدو"، مما يعكس الأثر الدائم للعنف الجنسي على الأسر والمجتمعات المحلية.

61- وخلال عام 2025، تلقت المفوضية السامية لحقوق الإنسان تقارير عن تعرض عاملات في القطاع الطبي ومتطوعات في المجال الإنساني للعنف الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب والاغتصاب الجماعي، في المناطق التي تسيطر عليها القوات المسلحة السودانية.

62- ومن بين الحوادث الموثقة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، 13 حادثة أُبلغ عنها إلى قوات الشرطة السودانية، بما في ذلك حالات اغتصاب منسوبة إلى أفرادها وإلى أفراد القوات المسلحة السودانية، الذين أدينوا بعد رفع حصانتهم. وفي قضية أُبلغ عنها إلى قوات الدعم السريع، احتُجز الجاني لفترة وجيزة، بينما احتُجزت عائلة الضحية، حسبما ورد، بسبب التماسها الانتصاف من العدالة.

جيم- الاحتجاز

63- شهدت الفترة المشمولة بالتقرير زيادة حادة في حالات الاعتقال والاحتجاز التعسفيْن، حيث وثقت المفوضية السامية لحقوق الإنسان احتجاز 825 شخصاً.

64- وقد حدثت اعتقالات تعسفية من قبل أطراف النزاع، لا سيما بعد الاستيلاء على الأراضي المتنازع عليها. وتعرض المحتجزون للتعذيب وغيره من أشكال سوء المعاملة، واحتُجزوا في ظروف غير إنسانية اتسمت بالاكتظاظ الشديد وسوء التهوية ونقص الغذاء والماء وعدم كفاية المرافق الصحية، مما أدى إلى وفاة عدد كبير منهم أثناء الاحتجاز[12].

65- وكان الاتجاه الأبرز هو اعتقال المدنيين على نطاق واسع من قبل الحزب الذي يسيطر على المنطقة، وكانت عمليات الاعتقال تستهدف المتعاونين المزعومين مع القوة المعارضة أو المؤيدين المزعومين لها. وبين كانون الأول/ديسمبر 2024 وشباط/فبراير 2025، اعتقلت قوات الدعم السريع 18 مدنياً في ميرم والمجلد والتبون، في غرب كردفان، متهمةً إياهم بالتعاون مع القوات المسلحة السودانية. وبالمثل، في 2 نيسان/أبريل 2025، اعتقلت المخابرات العسكرية والمخابرات العامة مدنياً في النهود، غرب كردفان، بتهمة تقديم الدعم لقوات الدعم السريع. وأفاد المحتجز بأن نحو 85 شخصاً آخرين احتُجزوا بموجب قانون الطوارئ.

66- ونفذت القوات المسلحة السودانية والميليشيات المتحالفة معها حملات اعتقال بعد استعادة السيطرة على ود مدني في ولاية الجزيرة. وبين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه 2025، تلقت المفوضية السامية لحقوق الإنسان تقارير تفيد بأن ما يقرب من 000 4 شخص اعتُقلوا بتهمة التعاون مع قوات الدعم السريع. واحتُجز العديد منهم دون توجيه تهم رسمية إليهم أو في غياب محام يمثلهم. وكان المحتجزون

(12) OHCHR report, "Detention facilities and practices in Khartoum", March 2025، متاح في https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/countries/sudan/report-ohchr-sudan-country-office-detention-facilities-khartoum.pdf.

يعيشون في ظروف سيئة وسط اكتظاظ شديد، مما ساهم في تفشي جائحة الكوليرا الذي أدى، حسب المعلومات الواردة، إلى وفاة أكثر من 300 محتجز. وقد أُبلغ أيضاً عن نقص الغذاء والماء وغياب الرعاية الطبية.

67- ويتعرض المدنيون من دارفور وكردفان للتصنيف والاحتجاز بشكل منهجي على أساس انتمائهم المفترض إلى القوات المعارضة. وكل طرف يعتبر الأفراد المنتمين إلى أعراق معينة من المؤيدين للطرف الآخر. وفي 10 تموز/يوليه 2025، استهدفت عملية مشتركة بين قوات الشرطة السودانية والقوات المسلحة السودانية وأجهزة الاستخبارات دار السلام وبانتيو في الخرطوم – التي يسكنها في الغالب أشخاص من دارفور وجنوب كردفان – مما أدى إلى اعتقال 28 شخصاً متهمين بالتعاون مع قوات الدعم السريع، و42 أجنبياً بتهمة انتهاك قوانين الإقامة. وفي أيار/مايو وحزيران/يونيه 2025، اعتقلت قوات الدعم السريع ثمانية رجال من قبيلة حمر بتهمة الانتماء إلى القوات المسلحة السودانية في النهود، غرب كردفان؛ وبينما أُفرج عن معظم المعتقلين، توفي أحدهم أثناء الاحتجاز.

68- وفي تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2025، رصدت المفوضية السامية لحقوق الإنسان احتجاز آلاف المدنيين بعد استيلاء قوات الدعم السريع على الفاشر، وحددت أربعة مواقع احتجاز على الأقل في المدينة، بما في ذلك مستشفى.

69- ومارست قوات الدعم السريع الاختطاف بشكل منهجي كآلية لتوليد الدخل، واحتجزت المدنيين للحصول على فدية. وتفيد التقارير بأنها اختطفت أكثر من 200 شخص في شهر كانون الثاني/يناير 2025 وحده، واحتجزتهم للحصول على فدية، تراوحت بين 4 ملايين و50 مليون جنيه سوداني (نحو 600 1 إلى 000 20 دولار أمريكي).

70- ومورِس التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة بطريقة منهجية، مما أدى إلى الوفاة في بعض الحالات. وفي شباط/فبراير 2025، توفي لاعب كرة قدم سابق أثناء احتجازه في الجزيرة بعد تعرضه للتعذيب على يد قوات الأمن والميليشيات المتحالفة مع القوات المسلحة السودانية بتهمة التعاون مع قوات الدعم السريع. وفي آب/أغسطس 2025، تلقت المفوضية السامية لحقوق الإنسان معلومات عن وفاة مدني من النهود، غرب كردفان، تعرض للتعذيب على يد قوات الدعم السريع بتهمة الانتماء إلى المستنفرين.

دال- حالات الاختفاء والأشخاص المفقودون

71- اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بنمط من حالات الاختفاء والأشخاص المفقودين، وهي حالات تُنسب إلى الطرفين وإلى قوات الأمن والميليشيات المتحالفة معهما، مما أثار مخاوف بشأن احتمال وقوع حالات اختفاء قسري. وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، سجلت المفوضية السامية لحقوق الإنسان 336 شخصاً أُبلغ عن فقدهم، مع استمرار حالات الاختفاء في تجاهل تام للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

72- وفي 26 أيار/مايو 2025، توفي رجل بعد أربعة أشهر من الاحتجاز مع منع الاتصال في مرفق تابع لقوات الدعم السريع في الخرطوم.

73- ولا تزال حالة المفقودين تثير قلقاً بالغاً. فقد أبلغت هيئة الطب الشرعي بولاية الخرطوم، في 6 تموز/يوليه 2025، عن دفن 800 3 جثة مجهولة الهوية تم العثور عليها في الشوارع والمنازل.

سادساً- الحيز المدني

74- ما فتئ الحيز المدني يتقلص بسبب الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان وتقييد الحقوق الأساسية، بما في ذلك الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات، بشكل غير مبرر.

75- وفي سياق أوامر الطوارئ والتدابير الأمنية التي فرضها الطرفان، استمرت عمليات الاحتجاز التعسفي على نطاق واسع، وغالباً ما استهدفت أفراداً بناءً على مزاعم لا أساس لها من الصحة بانتمائهم إلى الطرف المعارض.

76- وواصلت أطراف النزاع قمع المعارضة من خلال الاحتجاز التعسفي، بما في ذلك استهداف الأفراد الذين يعبرون عن آراء مناهضة للحرب أو ينتقدون النزاع، وغالباً ما كان ذلك نتيجة لتفتيش الهواتف التي كشفت عن محتوى فُسر على أنه دليل على "التعاون" مع الطرف المقابل. ففي أيار/مايو 2025، اعتقلت قوات الأمن في كردفان ما لا يقل عن سبعة مدافعين عن حقوق الإنسان وثلاثة مدرسين لانتقادهم الوضع والممارسات التي تقوم بها القوات المسلحة السودانية. وفي حين أُفرج عن خمسة منهم بعد توقيعهم تعهدات بعدم نشر محتوى يتعلق بهذه المسائل، واجه المدرسون تهماً خطيرة، بما في ذلك "شن حرب ضد الدولة" و"تقويض النظام الدستوري". وفي آب/أغسطس 2025، اعتقلت قوات الدعم السريع متطوعاً في المجال الإنساني في شرق دارفور بسبب انتقاده لها. ونتيجة لهذه الممارسات أصبحت الجهات الفاعلة في المجتمع المدني تمارس الرقابة الذاتية خوفاً من الانتقام.

77- وأثرت التهديدات والمضايقات، بما في ذلك خطاب الكراهية، تأثيراً سلبياً متزايداً على الحيز المدني. فهذه الخطابات، التي قد ترقى إلى حد التحريض على التمييز أو العنف، تنتهك القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان[13]. في شمال كردفان، تزايدت الدعوات على وسائل التواصل الاجتماعي، التي يُقال إنها صادرة عن ميليشيات متحالفة مع القوات المسلحة السودانية، لقتل نشطاء مناهضين للحرب. وفي ولايتيْ الجزيرة ونهر النيل في شمار السودان، وفي المناطق الشرقية أيضاً، تعرض محامون للتهديد بسبب تمثيلهم لأشخاص متهمين بالتعاون مع قوات الدعم السريع أو الانتماء إلى مجتمعات عرقية في غرب السودان.

78- ووفقا لنقابة الصحفيين السودانيين، قُتل 11 صحفيا وعاملا في وسائط الإعلام، بما في ذلك أثناء الأعمال العدائية؛ واحتُجز 16 صحفياً وعاملاً في مجال الإعلام بشكل تعسفي، من بينهم ثلاث نساء، واختفى ستة منهم، من بينهم امرأة واحدة. وبين نيسان/أبريل وحزيران/يونيه 2025، اعتُقل واستُجوِب ما لا يقل عن صحفيين اثنين في شرق السودان من قبل الخلية الأمنية المشتركة والمخابرات العسكرية بسبب تنديدهم بالفساد، وأُفرج عنهما في غضون شهر. وفي أعقاب الهجمات التي شُنّت بالطائرات المسيرة في بورتسودان في أيار/مايو 2025، حظرت وزارة الثقافة والإعلام على وسائل الإعلام الدولية والإقليمية النشاط خارج مكاتبها لمدة ثلاثة أشهر، بينما طُلب من مراسلي وسائل الإعلام الدولية تجديد تصاريح عملهم كل شهر.

79- وأدى انقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية والقيود المفروضة على الإنترنت إلى زيادة التضييق على الوصول إلى المعلومات. وفي شباط/فبراير 2025، صادرت قوات الدعم السريع 52 جهازاً من أجهزة ستارلينك، بينما صادرت القوات المسلحة السودانية 12 جهازاً آخر من أجهزة ستارلينك في كردفان. وقد تسببت هذه القيود، إلى جانب انتشار المعلومات المضللة وانعدام إمكانية الحصول على المعلومات

(13) على سبيل المثال، المادة 20 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمادة 4 من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

المتعلقة بالمصلحة العامة في الوقت المناسب وفي صيغة يسهل الوصول إليها، في إعاقة الحصول على المعلومات الهامة.

80- وفُرضت قيود غير مبررة على الحق في حرية تكوين الجمعيات وفي حرية التجمع السلمي. ففي أيار/مايو 2025، أصدر المسجل العام لتنظيمات العمل توجيهاً بحل جميع المكاتب التنفيذية للمنظمات العمالية وتحويلها إلى لجان تحضيرية، مما وضع حداً للدورة الانتخابية في جميع المكاتب التنفيذية للمنظمات العمالية وحوّلها إلى لجان توجيهية، وهي خطوة اعتبرتها المنظمات العمالية المستقلة انتهاكاً لاتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الحرية النقابية وحماية حق التنظيم لعام 1948 (رقم 87)، التي يعد السودان طرفاً فيها.

81- وفُرضت قيود على التجمعات السلمية أيضاً. ففي تموز/يوليه 2025، اعتقلت المخابرات العسكرية وجهاز المخابرات العامة 18 متظاهراً أثناء احتجاجهم على الأوضاع الإنسانية وقضايا اجتماعية أخرى في كردفان.

سابعاً- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

82- في سياق النزاع، تم تحويل الموارد بشكل غير متناسب نحو النفقات العسكرية، فقلّ التمويل المتاح للخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والغذاء والتعليم[14].

83- وأدى النزاع إلى أزمة غذائية غير مسبوقة، مما أثر بشكل خطير على تمتع الناس بالمضمون الأساسي للحق في الغذاء. ففي كانون الأول/ديسمبر 2024، قدّر التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي أن 24,6 مليون شخص بلغوا مرحلة الأزمة أو مرحلة أسوأ (المرحلة 3+ من التصنيف)، بما في ذلك 637 000 شخص بلغوا مرحلة الكارثة (المرحلة 5 من التصنيف)، وتأكد وجود ظروف مجاعة في مخيمات زمزم وأبو شوك والسلام في شمال دارفور وفي جبال النوبة الغربية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2025، أفادت لجنة استعراض حالات المجاعة أن ظروف المجاعة (المرحلة 5 من التصنيف - مع وجود أدلة معقولة) كانت سائدة في الفاشر وكادقلي - وهما مدينتان معزولتان إلى حد كبير عن الإمدادات والمساعدات التجارية[15].

84- وما فتئ تدهور الوضع الاقتصادي، الذي تفاقم بشكل كبير بسبب النزاع، بما في ذلك استمرار ارتفاع معدلات التضخم والزيادات المتكررة في أسعار المواد الغذائية، يساهم في تقويض توافر الغذاء وإمكانية الحصول عليه[16]. وأدت الهجمات على الأسواق والإمدادات الغذائية والمساعدات الإنسانية إلى

(14) لم تُنشر أي جداول رسمية للميزانية لعام 2025، بيد أن بياناً إعلامياً صادراً عن وزير المالية في 22 كانون الثاني/يناير 2025 أشار إلى أن الميزانية ستشمل إنفاقاً كبيراً، إلى جانب الأولويات المعلنة لمواجهة الأزمة الإنسانية وتوفير الخدمات الأساسية. ومع ذلك، تشير التقارير إلى أن هذه المخصصات قد وجهت في الواقع إلى النفقات العسكرية والأمنية. انظر https://3ayin.com/en/budget-/.

(15) انظر https://www.ipcinfo.org/ipcinfo-website/countries-in-focus-archive/issue-117/en/، https://www.ipcinfo.org/fileadmin/user_upload/ipcinfo/docs/IPC_Alert_Sudan_July2025.pdf و https://www.fao.org/newsroom/detail/famine-conditions-confirmed-in-sudan-fasher-and-kadugli-as-hunger-and-malnutrition-ease-where-conflict-subsides/en.

(16) رغم انخفاض معدل التضخم في السودان عن مستوياته القصوى السابقة، فإنه لا يزال مرتفعاً. ففي تشرين الثاني/نوفمبر 2025، قُدر معدل التضخم السنوي بنحو 77 في المائة، في حين تواصل ارتفاع أسعار المواد الغذائية. وأفاد برنامج الأغذية العالمي بارتفاع سنوي قدره 15 في المائة في سلة الأغذية على المستوى الوطني وارتفاع سنوي يصل إلى 140 في المائة في أسعار المواد الغذائية الأساسية؛ انظر https://reliefweb.int/report/sudan/wfp-sudan-market-monitor-november-2025.

تفاقم الأزمة. وأسفر الحصار في الفاشر وكادقلي عن حرمان المدنيين من الإمدادات الأساسية، في حين أدت عرقلة طرق التجارة في كردفان وأبيي إلى ارتفاع الأسعار، مما أثر على توافر الغذاء وإمكانية الحصول عليه.

85- واستمر النزاع في تقويض الحق في الحصول على مياه الشرب المأمونة. فهناك أكثر من 17,3 مليون شخص[17] يفتقرون إلى مياه الشرب المأمونة بسبب انقطاع الخدمات والهجمات على البنية التحتية وانقطاع التيار الكهربائي. وأدت الغارات التي نفذتها قوات الدعم السريع بالطائرات المسيّرة على البنية التحتية المدنية في عدة ولايات إلى تعطيل خدمات معالجة المياه وإمدادات الكهرباء، مما اضطر السكان إلى الاعتماد على مصادر مياه غير آمنة وساهم في تفشي الأمراض المنقولة بالمياه. ففي الخرطوم، أُبلغ عن أكثر من 700 2 إصابة بالكوليرا و172 حالة وفاة في أسبوع واحد خلال أيار/مايو 2025 بعد غارة على منشأة لمعالجة المياه. وفي كسلا ومناطق زراعية أخرى، تسبب انقطاع التيار الكهربائي في شهر أيار/مايو في تعطيل نظم الري، مما أدى إلى جفاف المحاصيل وخسائر في المحصول والدخل.

86- وأثر الصراع بشكل خطير على الحق في الصحة، في ظل انهيار البنية التحتية وتفشي الأمراض بشكل متكرر. فقد أُبلغ عن أكثر من 400 3 حالة وفاة وما يقرب من 000 122 حالة يُشتبه في أنها تتعلق بالإصابة بالكوليرا منذ تموز/يوليه 2024[18]. وبينما ارتفعت معدلات الإصابة بشكل حاد، لم يستمر العمل إلا في 16 في المائة من مرافق الرعاية الأولية و14 في المائة من المستشفيات[19]. وتمثل الهجمات على المرافق الصحية والعاملين فيها مصدر قلق بالغ، حيث سُجلت 71 هجمة على مرافق الرعاية الصحية، مما أدى إلى وفاة 541 1 وإصابة 294 آخرين[20]. وأدت الهجمات التي شنتها قوات الدعم السريع بطائرات مسيّرة في ولاية البحر الأحمر وولايات أخرى إلى تعطيل إمدادات الكهرباء والمياه، مما أجبر المستشفيات على تعليق خدماتها، بما في ذلك مراكز غسيل الكلى في بورتسودان التي خفضت عملياتها إلى ساعتين في اليوم. وتؤكد شهادات الاعتماد على أدوية منتهية الصلاحية ونقصاً حاداً في الموظفين والمعدات في الفاشر.

87- واستمر الدمار في قطاع التعليم بسبب النزاع، حيث بلغ عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس نحو 13 مليون طفل في أيلول/سبتمبر 2025، وقد فقد العديد منهم أكثر من عامين من التعليم منذ اندلاع النزاع، بحيث أصبح السودان أحد أسوأ الأماكن في العالم من حيث أزمات التعليم[21]. وفي المناطق التي تسيطر عليها قوات الدعم السريع في دارفور وكردفان، انقطع التعليم الرسمي تماما وأصبح الأطفال معرضين لمخاطر متزايدة تتعلق بالاستغلال والتجنيد. هذه الأزمة تهدد مستقبل جيل بأكمله وتقوض آفاق التنمية على المدى الطويل.

88- وفي كانون الأول/ديسمبر 2024، أجرت وزارة التعليم امتحانات شهادة الثانوية العامة فقط في المناطق التي تسيطر عليها القوات المسلحة السودانية وفي المراكز الدولية، باستثناء الطلاب في المناطق التي تسيطر عليها قوات الدعم السريع. هذا الإجراء حرم عدداً كبيراً من الطلاب من حقهم في التعليم، في

(17) انظر https://www.unicef.org/sudan/water-sanitation-and-hygiene.

(18) انظر https://www.unocha.org/news/todays-top-news-occupied-palestinian-territory-sudan-mozambique-ukraine.

(19) انظر https://www.who.int/publications/m/item/public-health-situation-analysis--sudan-conflict-(10-march-2025).

(20) انظر https://extranet.who.int/ssa/Index.aspx.

(21) انظر https://reliefweb.int/report/sudan/more-three-quarters-sudans-children-out-school-new-academic-year-begins.

انتهاك لالتزامات السلطات السودانية بضمان المساواة في الحصول على التعليم لجميع الطلاب داخل ولايتها القضائية، بغض النظر عن الجهة التي تسيطر على الميدان. وتفيد تقارير بأن قوات الدعم السريع منعت الطلاب من السفر إلى المناطق التي تسيطر عليها القوات المسلحة السودانية لإجراء الامتحانات.

ثامناً- الحالة الإنسانية

89- استمر الصراع في السودان في تأجيج أكبر أزمة نزوح في العالم، حيث يقدر عدد النازحين داخلياً بنحو 7,2 ملايين شخص، وفر نحو 4,3 ملايين شخص إلى البلدان المجاورة منذ بداية النزاع[22]. وظل الوصول إلى المساعدات الإنسانية محدوداً بسبب العرقلة المتعمدة للمساعدات، التي تفاقمت بسبب العنف والعقبات البيروقراطية والهجمات على العاملين في مجال الإغاثة من قبل أطراف النزاع. وشكل تمديد فتح معبر أدري حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2025 خطوة إيجابية من جانب السلطات.

90- ومنذ كانون الأول/ديسمبر 2024، سُجلت حركات عودة كبيرة، لا سيما بعد استعادة القوات المسلحة السودانية لولايات سنار والجزيرة والخرطوم. وحتى أيلول/سبتمبر 2025، عاد أكثر من 2,6 ملايين شخص، معظمهم من النساء والفتيات، إلى مناطقهم الأصلية[23]. وكانت العودة مدفوعة بظروف المعيشة الصعبة وعدم كفاية الدعم الإنساني في مناطق النزوح واللجوء. وأفادت أكثر من ثلث النساء بمجابهة أوضاع أمنية متدهورة عند عودتهن، بسبب تزايد العنف الجنساني والزواج القسري والتحرش[24].

91- وتفيد تقارير بأن النازحين يخشون من انعدام الحماية عند عودتهم، بما في ذلك انعدام الأمن ومخاطر المتفجرات ونقص الخدمات الأساسية. ففي مناطق العودة، ظلت حقوق السكن والأرض والملكية مصدر قلق بالغ، حيث أدى تدمير الممتلكات، وانعدام إمكانية الوصول إلى الأراضي والسكن، والافتقار إلى فرص توليد الدخل، والاستيلاء على الأراضي إلى تقويض الجهود الرامية إلى التوصل إلى حلول دائمة. وتضررت النساء بشكل غير متناسب، حيث يفتقر ما يقرب من نصف النساء إلى إمكانية الحصول على الأرض أو السكن بشكل آمن[25].

92- وواجه النازحون داخلياً عمليات إخلاء قسري أو تهديداً بالإخلاء من قبل السلطات، كما هو الحال في شرق السودان، مما أثار مخاوف بشأن عمليات الإعادة القسرية، في انتهاك لمبادئ الطواعية والكرامة والسلامة.

93- وتأثرت حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بشدة أثناء النزوح. فقد أُجبر الأشخاص ذوو الإعاقة على الفرار دون أي دعم، وتعرضوا للمضايقة بسبب الوصم المرتبط بالإعاقة. وعلاوة على ذلك، واجهوا عوائق في الحصول على الخدمات الأساسية، بما في ذلك الغذاء والرعاية الصحية والمأوى، والمشاركة في صنع القرارات المتعلقة بمواجهة الأزمة الإنسانية[26]. وأدى النزاع أيضاً إلى زيادة الإعاقات المكتسبة أو الإضافية، لا سيما بين الفارين من الفاشر. ففي الفترة من 26 تشرين الأول/أكتوبر إلى 1 كانون الأول/

(22) انظر https://dtm.iom.int/reports/dtm-sudan-mobility-update-22.

(23) انظر https://dtm.iom.int/reports/dtm-sudan-return-monitoring-snapshot-08.

(24) انظر https://reliefweb.int/report/sudan/giha-gender-snapshot-returnee-women-and-girls-september-2025.

(25) المرجع نفسه.

(26) انظر https://voiceeu.org/publications/inclusive-humanitarian-action-policy-brief-april-2025.pdf.

ديسمبر 2025، بلغ عدد الأطفال المنفصلين عن ذويهم 701 في حين بلغ عدد الأطفال غير المصحوبين و244 طفلاً في مناطق طويلة وكورما وكتم والطينة وسرتوني وكبكابية[27].

تاسعاً- إقامة العدل والمساءلة

94- كانت إقامة العدل في المناطق التي تسيطر عليها القوات المسلحة السودانية تستهدف بشكل منهجي الأفراد المتهمين بالانتماء إلى قوات الدعم السريع أو التعاون معها. ووفقاً لما رصدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان، هناك نمط من الأحكام القضائية القاسية، بما في ذلك عقوبة الإعدام أو السجن المؤبد، التي تطبق على الأشخاص بناءً على تصنيفهم العرقي والجغرافي. وغالباً ما كانت المحاكمات تفتقر إلى الشفافية، وتستخدم أدلة تم الحصول عليها بالإكراه، وتنطوي على ترهيب محامي الدفاع، مما يشكل انتهاكاً للمعايير الدولية للمحاكمة العادلة والإجراءات القانونية الواجبة.

95- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثقت المفوضية 321 حكماً بالإعدام و228 حكماً بالسجن المؤبد أو بالسجن لفترات طويلة، صادرة عن المحاكم الجنائية ومحاكم مكافحة الإرهاب. وصدرت أحكام الإعدام في ولايات عديدة، مما يدل على وجود نمط وطني، بما في ذلك الجزيرة (129)، والخرطوم (97)، ونهر النيل (38).

96- ووثقت المفوضية السامية لحقوق الإنسان انتهاكات لضمانات المحاكمة العادلة والإجراءات القانونية الواجبة ضد النساء والأطفال، لاتهامهم بالانتماء إلى قوات الدعم السريع. فقد حُكم على ثماني نساء على الأقل بالإعدام، وثلاث بالسجن المؤبد، وأربع بالسجن لفترات طويلة، بينما قضت أحكام بوضع خمسة قاصرين تحت المراقبة الاجتماعية أو بإيداعهم السجن. وفي 11 آب/أغسطس 2025، حُكم على امرأة بالإعدام بناءً على صور لها ترتدي فيها "الكدمول" (الوشاح الذي تستخدمه قوات الدعم السريع)، كدليل أساسي لإدانتها بالتعاون. وتعلقت قضية أخرى بمحامية تم احتجازها مع طفلها الرضيع، وحُكم عليها في نيسان/أبريل 2025 بالسجن لمدة سبع سنوات لإعادة نشر خطاب لأبو عاقلة كيكل على حسابها على وسائل التواصل الاجتماعي[28]. وعلى الرغم من نقض الحكم في الاستئناف، أعيدت محاكمتها أمام نفس المحكمة الابتدائية، حيث أُجِّلت الجلسات باستمرار.

97- وأفادت تقارير بأن محكمة ود مدني الجنائية بدأت، خلال شهر آذار/مارس 2025، إجراءات قضائية ضد 950 شخصاً متهمين بالتعاون مع قوات الدعم السريع. وأثار منع الجمهور من حضور الجلسات وانعدام الشفافية مخاوف بشأن احتمال صدور أحكام إدانة جماعية، مما قد يؤدي إلى عقاب جماعي.

98- واستُهدف أفراد من دارفور وكردفان بشكل غير متناسب بسبب انتمائهم المزعوم إلى قوات الدعم السريع، مما قد يشكل تمييزاً، بما في ذلك على أساس الأصل العرقي. ففي كانون الأول/ديسمبر 2024، اعتقلت المخابرات العسكرية في الولاية الشمالية طالباً من غرب كردفان على أساس أصله العرقي حسب التقارير الواردة، بتهمة دعم قوات الدعم السريع، وحُكم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات.

99- وفيما يتعلق بجهود المساءلة، أصدرت محكمة الأبيض الجنائية، في 25 آب/أغسطس 2025، حكماً يقضي بسجن جنديين من القوات المسلحة السودانية بالسجن المؤبد لاغتصابهما امرأة.

(27) انظر https://reliefweb.int/report/sudan/unicef-sudan-consolidated-humanitarian-flash-update-north-darfur-and-kordofan-crisis-26-october-01-december-2025.

(28) قائد قوات درع السودان، المتحالفة مع القوات المسلحة السودانية.

100- وأفادت اللجنة الوطنية للتحقيق في جرائم وانتهاكات القانون الوطني والقانون الدولي الإنساني بأنه تم تسجيل أكثر من 000 124 حالة من هذا النوع حتى تموز/يوليه 2025. ومن بين هذه الحالات، لم تسجل اللجنة سوى 400 حالة تتعلق بالقوات النظامية، في حين أن الغالبية العظمى منها تتعلق بقوات الدعم السريع.

101- وفي المناطق التي تسيطر عليها قوات الدعم السريع، لم يكن هناك نظام قضائي رسمي يعمل. ولاحظت المفوضية إنشاء محاكم طوارئ مرتبطة مباشرةً بقوات الأمن. وفي آب/أغسطس 2025، أُنشئت محكمة طوارئ في غرب كردفان، مؤلفة من "المدعي العام" والمستشار القانوني لقوات الدعم السريع ومدير الشرطة العسكرية، مما يقوض مبادئ استقلال القضاء ونزاهته.

عاشراً- الاستنتاجات والتوصيات

102- بعد ما يقرب من ثلاث سنوات من النزاع المستمر، يقف السودان عند منعطف حرج. فقد كانت الآثار المتراكمة على المدنيين كارثيةً، حيث تسبب النزاع في خسائر واسعة النطاق في الأرواح، وتشريد جماعي، وانهيار الخدمات الأساسية.

103- وقد اتسم النزاع بانتهاكات وتجاوزات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان، فضلاً عن انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني، ارتُكبت في ظل إفلات عام من العقاب. وشكل استمرار غياب المساءلة عاملاً رئيسياً في إشعال النزاع في السودان وإدامته. ويُعدّ تقديم جميع الجناة إلى العدالة – بغض النظر عن رتبتهم أو انتمائهم – أمراً ضرورياً لكسر الحلقات المستحكمة من العنف والإفلات من العقاب.

104- وقد فشلت أطراف النزاع في الوفاء بالتزاماتها المعلنة بحماية المدنيين وتسهيل إيصال المساعدات الإنسانية. وزادت الأعمال المتعمدة التي تهدف إلى عرقلة المساعدات الإنسانية، واستخدام تكتيكات الحصار، واستهداف البنية التحتية المدنية، من معاناة الملايين وقوضت آفاق الانتعاش.

105- وينذر تقسيم مناطق السيطرة، وسط تصاعد العنف العرقي، بمسار خطير. فهناك مخاوف جدية لا تتعلق فقط بوحدة السودان، بل تتعلق أيضا باستقرار المنطقة برمتها، لا سيما في ظل تزايد النزوح عبر الحدود والتوترات الإقليمية.

106- ويدعو المفوض السامي أطراف النزاع إلى القيام بما يلي:

(أ) التعاون والمشاركة بحسن نية في مفاوضات شاملة من أجل السلام وفي جهود الوساطة والتوصل إلى وقف فوري للأعمال العدائية؛

(ب) الامتثال التام لالتزاماتها ومسؤولياتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، واتخاذ تدابير محددة لحماية المدنيين، بما في ذلك من خلال إصدار وتنفيذ أوامر صارمة لإنهاء العنف الجنسي المرتبط بالنزاع؛

(ج) التحقيق في انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات وتجاوزات القانون الدولي لحقوق الإنسان ومنعها ومعاقبة مرتكبيها؛

(د) إنهاء جميع ممارسات الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري، والإفراج عن جميع الأشخاص المحتجزين تعسفياً، ووقف جميع الهجمات والتهديدات والمضايقات الموجهة ضد ممثلي المجتمع المدني والعاملين في وسائل الإعلام؛

(هـ) وقف الهجمات على الأعيان المدنية والبنية التحتية، بما في ذلك المستشفيات والمدارس وشبكات المياه والكهرباء التي تغذي الحياة المدنية؛

(و) ضمان مرور المساعدات الإنسانية بسرعة ومن دون عوائق على نطاق واسع، ووصول المنظمات الإنسانية بأمان ومن دون عوائق إلى جميع المناطق الخاضعة لسيطرتها، وضمان المرور الآمن للمدنيين الفارين من مناطق النزاع؛

(ز) التعاون بحسن نية مع المفوضية والخبير الذي عيّنه المفوض السامي والبعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في السودان.

107- ويحث المفوض السامي السلطات السودانية على القيام بما يلي:

(أ) إعطاء الأولوية لاستئناف الخدمات الأساسية وحماية المدنيين، لا سيما في المناطق المتضررة من النزاع والمعرضة للنزوح؛

(ب) متابعة التحقيقات في انتهاكات القانون الدولي وضمان المساءلة عنها، بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، على سبيل الأولوية؛

(ج) احترام الحق في محاكمة عادلة وفق الإجراءات القانونية الواجبة والامتناع عن استخدام عقوبة الإعدام؛

(د) ضمان إمكانية حصول ضحايا العنف الجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي، على الخدمات الطبية، بما فيها خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والخدمات النفسية والاجتماعية والقانونية من دون عوائق؛

(هـ) تسهيل عمل المنظمات الإنسانية من دون عوائق، بما في ذلك آليات الوصول والسلامة والتنسيق، من أجل الاستجابة الفعالة؛

(و) الامتناع عن تقييد الحيز المدني وعمل ممثلي المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان، بمن فيهم المدافعات عن حقوق الإنسان، والصحفيين والمحامين، بما في ذلك على أساس حالات الطوارئ والأوامر الطارئة؛

(ز) ضمان امتثال إعلانات حالات الطوارئ وتنفيذها للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

108- ويوصي المفوض السامي المجتمع الدولي بالقيام بما يلي:

(أ) تكثيف المشاركة في الجهود المنسقة الرامية إلى وقف الأعمال العدائية ودعمها، والإصرار بشكل جماعي على وضع خارطة طريق موحدة لحل النزاع، مع ضمان إعطاء الأولوية لاعتبارات حقوق الإنسان والمساءلة؛

(ب) دعم إجراء حوار شامل واسع النطاق يعكس تنوع السكان السودانيين ويمهد الطريق للانتقال إلى حكومة يقودها مدنيون، مع التركيز على الدور المحدد للمرأة والشباب؛

(ج) ممارسة نفوذه لمنع انتهاكات القانون الدولي من قبل جميع أطراف النزاع في السودان، وحملها على الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي باتخاذ خطوات لمنع الانتهاكات ومعاقبة مرتكبيها، وعدم السماح بحدوثها؛

(د) دعم المجتمع المدني المحلي والجهات الفاعلة الأخرى المعنية من خلال توفير الموارد والنهوض بقدراتها في مجال حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، ودعم توفير الخدمات الشاملة للناجين من انتهاكات حقوق الإنسان؛

(هـ) زيادة الدعم المستمر للعمليات الإنسانية داخل السودان وفي البلدان المجاورة والحفاظ عليه؛

(و) تشجيع السلطات السودانية والبلدان المجاورة للسودان على التعاون مع البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في السودان؛

(ز) تشجيع البلدان المجاورة على دعم جهود السلام والمصالحة في السودان بشكل فعال؛

(ح) ضمان اتخاذ تدابير للمساءلة على مختلف المستويات، بما في ذلك في المحافل الدولية والوطنية؛

(ط) ممارسة الضغط على الجهات الفاعلة ذات الصلة لكي تمتنع عن تقديم أي دعم أو موارد أو مساعدة من شأنها أن تديم النزاع؛

(ي) في ضوء قرار مجلس الأمن 1556(2004)، اتخاذ تدابير أكثر صرامة لتنفيذ حظر الأسلحة في دارفور، والنظر في توسيع نطاقه ليشمل السودان بأسره، والامتناع عن تقديم أي نوع من الدعم العسكري بشكل مباشر أو غير مباشر لأطراف النزاع؛

(ك) الضغط على مجلس الأمن من أجل إحالة الحالة في السودان برمتها إلى المحكمة الجنائية الدولية.